ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الكرد من الانفصال إلى الأمة الديمقراطية

پريان أحمد زردشت

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الكرد من الانفصال إلى الأمة الديمقراطية

پريان أحمد زردشت *

الملخص:

القضية الكردية، من أبرز قضايا الشرق الأوسط، وأكثرها تعقيداً، منذ انتهاء الحربين العالميتين وانتهاء الاستعمار في المنطقة، والتي أتت بمفهوم الدولة الأمة، الذي لطالما كان من أكثر المفاهيم ظلماً لحقوق الشعب الكردي، أمة أو سياسة، وتنامى الشعور بالمظلومية مع إبرام الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية لوزان وسايكس بيكو، التي أكدت استحالة إقامة دولة للأمة الكردية، وتثار هنا إشكاليات أبرزها: هل تكمن حل المسألة الكردية في إنشاء دولة قومية؟ وهل التوجه القومي للكرد يقودنا إلى حل هذه القضية في الشرق الأوسط؟ وهل يمكن إيجاد بدائل للدولة القومية؟. وبهدف دراسة هذه الإشكاليات، تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها؛ أن من الممكن وجود المجتمع من غير دولة، لكن الدولة غير ممكنة بلا مجتمع» الأمر الذي استطاعت بعض الأمم الاستفادة منه في سبيل تحقيق غاياتها ومطالبها سواء في إطار الدولة، أو في المجتمع الدولي، ومن أهم نتائج هذه الورقة، إلى أن إنشاء الدولة القومية ليس هو السبيل الوحيد لضمان حقوق الكرد، والانفصال ليس هو الحل، إنما يشكل عائقاً أمام التعايش المشترك في إطار الدولة العراقية.

* صحفية وباحثة كردية، حاصلة على شهادة الماجستير في العلوم سياسية.

Abstract

The Kurdish issue is one of the most prominent issues in the Middle East, and the most complex, since the end of the two world wars and the end of colonialism in the region, which brought about the concept of the nation state, which has always been one of the most unjust concepts for the rights of the Kurdish people, as a nation and politically, and the feeling of oppression grew with the conclusion of international agreements such as the Convention Lausanne and Sykes-Picot, which stressed the impossibility of establishing a state for the Kurdish nation. Problems are raised here, the most prominent of which is: Does the solution to the Kurdish issue lie in establishing a national state? Will the nationalist orientation of the Kurds lead us to resolving this issue in the Middle East? Is it possible to find alternatives to the nation-state? In order to study these problems, this study is based on the hypothesis that: "It is possible for society to exist without a state, but the state is not possible without society," which some nations have been able to benefit from in order to achieve their goals and demands, whether within the framework of the state or in the international community. One of the most important results of this paper is that establishing the nation-state is not the way.

It is the only solution to guarantee the rights of the Kurds, and secession is not the solution. Rather, it constitutes an obstacle to coexistence within the framework of the Iraqi state

المقدمة:

تعد قضية الدولة القومية، من أبرز القضايا التي أنتجتها الحداثة الرأسمالية، وعلى الرغم من آثارها على المجتمعات، وما أنتجته من حروب وصراعات داخلية، وتدخلات خارجية، إلا أنها ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، ولا يزال تقديم (الدولة القومية) كالحل الأمثل لقضايا المجتمعات، دون الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية تلك المجتمعات من تنوع ثقافي وعرقي وحتى إثني، فالدولة القومية أكثر تعقيداً وتشابكاً مما تم تقديمها، فضلاً عن تدخلها (الدولة القومية) في جميع قضايا المجتمع وبشكل هرمي.

وكثيراً ما تقع الأمم والشعوب في فخ الدولة القومية، فعلى الرغم من الرفض والإنكار الذي كان يواجه تطلعات القوميين الكرد دائماً، إلا أنه ولا يزال البعض يربط مظلومية الشعب الكردي بقضية غياب الدولة القومية، دون التطلع أو التفكير في البدائل التي من الممكن أن تحل محل الدولة الأمة أو (الدولة القومية).

وتقديم حلول للقضية الكردية، متجهة نحو التعايش بين أمم العراق، وشعوب الشرق الأوسط، ويكون بديلاً للانفصال، وهذا ما تنطوي عليه محاور هذه الورقة.

وهنا تبرز لدينا الإشكالية في دراسة التوجه القومي الكردي برؤية نقدية، التوجه القومي الذي لطالما كان سبباً في سلسلة من الحروب والنزاعات والتمرد من قبل الكرد ضد السلطة المركزية في العراق، منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، بحثاً عن الهوية القومية التي كانت تترجم في إطار الدولة الأمة، وهنا تثار مجموعة من التساؤلات، لعل من أبرزها: ما هي الأمة؟ وكيف تم تقديمها في القواميس والمعاجم السياسية؟ وهل أن الدولة الأمة هي نتاج الأمم في منطقة الشرق الأوسط؟ وما هو البديل للدولة القومية بالنسبة للكرد؟ ومن هنا فإن الورقة البحثية تنطلق من فرضية مفادها «أن من الممكن وجود المجتمع من غير دولة، لكن الدولة غير ممكنة بلا مجتمع» الأمر الذي استطاعت بعض الأمم

الاستفادة منه في سبيل تحقيق غاياتها ومطالبها سواء في إطار الدولة، أو في المجتمع الدولي.

أولاً: **ماهية الأمة؟**

يرى التصور الحداثي للأمة أنها الشكل السياسي الأساسي للمجتمع البشري الحديث، وبالنسبة إلى معظم الحداثيين، فإن الأمة تتصف بما يلي:

_إقليم واضح المعالم، ذو مركز ثابت وحدود مرسومة بوضوح ومراقبة.

_نظام قانوني موحد، ومؤسسات قانونية مشتركة داخل إقليم معين، تخلق مجتمعاً قانونياً وسياسياً.

_حكم ذاتي جماعي راسخ في دولة إقليمية ذات سيادة لأمة معينة.

_عضوية الأمة في نظام دولي لمجتمع الأمم.

_إقرار شرعية الأمة، إن لم يكن تكوينها، يتم عادةً من خلال الأيديولوجيا القومية. هذا بطبيعة الحال، نوع خالص لتصور الأمة الذي تتشابه معه أمثلة بعينها، ويمثل معياراً للأمة في حالات محددة. وعلى هذا النحو، أصبح تقريباً وعلى نحو مُسلم به «المعيار» الحاسم الذي يمثل أي تصور آخر غيره انحرافاً عنه.[1]

وحسب تعريف الموسوعة السياسية، فإن الأمة «مجموعة بشرية تكون تآلفها وتجانسها القومي عبر مراحل تاريخية تحققت خلالها لغة مشتركة وتاريخ وتراث ثقافي ومعنوي وتكوين نفسي مشترك، والعيش على أرض واحدة ومصالح اقتصادية مشتركة ما يؤدي إلى إحساس بشخصية قوية، وتطلعات ومصالح قومية، موحدة ومستقلة.[2]

1انتوني دي سميث، الأسس الثقافية للأمم: الهرمية والعهد والجمهورية، ترجمة: صفية مختار، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص25

2د.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (الجزء الاول)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الخامسة، بيروت، 2009، ص305

كما وتذهب النظرية الماركسية إلى أن الأمة تظهر بظهور النظام الرأسمالي، حيث تلعب البورجوازية دوراً قيادياً في تشكيل الأمة انطلاقاً من ضرورة وحدة السوق القومية أي الأساس الاقتصادي للأمة، وأنها تتصارع وتتحارب كنتيجة حتمية.[3]

ويشير قاموس بنغوين للعلاقات الدولية إلى الأمة «أنها مفهوم غامض يشير إلى جماعة اجتماعية يشترك أفرادها ببعض أو بجميع ما يلي: شعور بالهوية المشتركة، وتاريخ ولغة وأصول إثنية أو عرقية، وحياة اقتصادية مشتركة وموقع جغرافي وقاعدة سياسية.[4]

وذهب إيمانويل جوزيف سييس، بتعبير كلاسيكي لمبدأ أمة الدولة القومية، بأنها مجتمع قائم بالاستناد إلى قانون جماعي، ويتم تمثيله من خلال المجلس التشريعي.[5]

نستنتج من التعريفات السابقة، أن الأمة هي المجموعة البشرية التي تتجاوز القبيلة والعشيرة، وذات طابع عنصري، متفاوت مع مفهوم التعددية، بحكم التجانس القومي واللغة والتراث الثقافي المشترك، بهدف تحقيق الهيمنة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكونها نتاج الدولة القومية في عصر الحداثة الرأسمالية. فتجارب الشرق الأوسط مع الدولة القومية، أثبتت أنها مجرد سبيل للهيمنة والسيطرة الرأسمالية، من خلال تشتيت الإمبراطوريات والقضاء على الجمهوريات الديمقراطية التي تشكل عائقاً أمام صعودها.

إن التعريفات جميعها التي يتم بها تحديد مقومات الدولة القومية، أو الأمة في تشكلها ونشوئها كاللغة والثقافة السوق، الأرض التاريخ وحصر تلك التعريفات بها على أنها العناصر الوحيدة والكافية ثم والانتهاء إلى استخلاص أحكام تعمم على أنها حقائق ثابتة، أمر لا يتفق مع منطق

3 المرجع نفسه، ص306

4 غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004، ص469

5 أطلس العلوم السياسية، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010، ص63

العلوم الوضعية، ولا أحكام العقل ولا الواقع. هذه التعريفات، شكلت أحد الأسباب التي أدخلت البشرية في صراعات وحروب، وسببت مآسي كبيرة، وويلات عانت منها الشعوب والمجتمعات في عصرنا الحديث، حين اعتمدتها أنظمة سياسية وبانتقائية فجة تناقض تاريخ الشعوب في التعريف بدولتها القائمة على تلك العناصر.

ومن هنا بدأ نضال الحركة التحررية الكردية في تركيا، حين أدركت في مطلع القرن الواحد والعشرين أن تحقيق حلم الدولة القومية بعيد المنال، للحد الذي يتطلب تقديم البديل، وقد كان ذلك البديل مرتكزاً في مفهوم «الأمة الديمقراطية» الذي تم استخدامه لأول مرة في 21 آذار/مارس 2005، واقترح كبديل لحل القضية الكردية في الشرق الأوسط.[6]

هذا المصطلح ينفي عن نفسه أية حدود ترسمها أفكار أصحاب الدولة القومية، التي تصل إلى حدود القداسة، ويسمو ويتعالى على تلك الادعاءات التي تسعى إلى إظهارها على أنها حقيقة مطلقة غير قابلة للتغير أو التبديل. ويحتوي على بعدين أساسيين:[7]

أولاً: البعد الذاتي المحلي، يحقق نفسه من خلال الأمة الديمقراطية التي تتيح الفرصة للسكان المحليين والمناطق، بالإعلان عن انتسابهم إلى هوية فرعية كأفراد وجماعات قائمة بذاتها محلياً، مع امتلاك الحق في الإعلان عن تمثيل وجودها من خلال هوية عامة مشتركة قادرة على التعبير عن تلك الهويات الفرعية على أنها أجزاء من الكل الذي لا يكتمل إلا إذا تضمن جميع أجزائه التي بمجموعها تشكل نواة وجوهر تلك الهوية الجامعة الكلية من خلال المشتركات الوطنية والإنسانية.

ثانياً: كبعد موضوعي وعام، هل يعني هذا التعريف أنه يتقبل كل التعريفات الأخرى للأمة؟ إن

6 عبد الله أوجلان: "مانيفستو الحضارة الديمقراطية: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية" (المجلد الخامس)، مطبعة آزادي، 2017 ، لبنان، ص35_36

7 الأمة الديمقراطية، المركز الكردي للدراسات، تاريخ الزيارة 7_6_2024، متوفر على الموقع الالكتروني: https://nlka.net/archives/6159

كان الأمر كذلك، فما الفرق هنا بينها جميعاً وبين هذا التعريف الجديد؟ إن الإقرار بأهمية كل تلك العوامل التي عُرفت بالأمة، يجب أن لا تعيق أية مساعي أخرى في مجال البحث عن مفهوم عصري متقدم يكون بمثابة الوعاء الذي يضم كل تلك التعريفات، مضافاً إليها روح العصر والاستخلاص من تجارب الشعوب، وما حققته العلوم المختلفة من انتصارات في جميع المجالات، فنقول «هي مجموعات من البشر وأناس يتشاركون في مفاهيم ذهنية متشابهة ومتماثلة»

فمن أجل التحول إلى أمة، يكفي أن يتكون عالم ذهني وثقافي مشترك، على الرغم من اختلاف الطبقات أو الجنس أو اللون أو الإثنية أو حتى اختلاف جذور الأمة، وبهذا المعنى يمكن إعادة تعريف اصطلاح الأمة، إنها شكل المجتمع الذي يلي تحول العشائر وقبائل القُربى إلى كيانات كالقوم والشعب أو الملة، والذي غالباً ما يصنف ذاته وفق اللغة والثقافة، والمجتمعات الوطنية أوسع نطاقاً وأكبر حجماً من مجتمعات القبائل والأقوام، فهي تجمعات بشرية تربطها ببعضها بعضاً روابط رخوة، وإذا ما صيغ تعريف عام له، فبالإمكان القول إنه تجمع ممن يتشاطرون ذهنية مشتركة، أي أنه ظاهرة موجودة ذهنياً، فهو كيان مجرد وخيالي، وبالإمكان تسميتها أيضا بالأمة المعرفة على أساس الثقافة.[8]

إن هذا المفهوم يتضمن كل تلك المفاهيم الأخرى والعوامل التي تعرف بها الأمة، ولكن دون أن يكون لأي عامل صفة السيادة والشمولية والهيمنة على باقي العوامل الأخرى مجتمعة، ومطابقاً لجوهره ومضمونه القائم على التعددية، والتنوع والاختلاف.

ويمكن هنا ملاحظة الفرق كون التعريفات الأخرى تعتمد عنصراً أو أكثر يكون هو الأساس والوحيد للتعريف بالدولة القومية الأحادية الرافضة لكل صفة أخرى تتعارض مع وحدانيتها. في

8 د.طه علي أحمد، الأمة الديمقراطية: دليل عبد الله أوجلال للتعايش بين الشعوب، في مجموعة مؤلفين، إلهامي المليجي، 2024، ص115

حين أن التعريف الجديد يقودنا إلى شكل جديد يحدده المضمون المتمثل بالتعددية، والتشاركية، التنوع، والقبول بالوجود المتبادل، الأمة الديمقراطية لا تكتفي بالشراكة الذهنية والثقافية فقط، وإنما تسعى إلى تأطير مقدراتها ومقومات وجودها ضمن الإدارة الذاتية الديمقراطية شبه المستقلة للمجتمع، باعتبارها شرطاً أساسياً لصيرورة وجود الأمة الديمقراطية، هذه الإدارة تخلق بديلاً عملياً للدولة القومية الموجودة بالفعل. وإن كانت الذهنية القومية تحقق نفسها في إطار الدولة القومية، فإن الإطار الذي ستحقق نفسها فيه الأمة الديمقراطية هي الإدارة الذاتية شبه المستقلة عن الدولة القومية، كونها إدارة ستكون معبرة عن إرادة جماعات من البشر يتشاركون في ذهنية قادرة على تخيل مفاهيم ذهنية تدل على إمكانية إدارة أنفسهم في هيئات تعبر عن تلك التصورات المشتركة، تسعى إلى تحقيق ذلك.[9]

وبالتالي، فإن «الأمة الديمقراطية» ليست دولة على أساس القومية، وهي ليست قومية الصفة أو محددة بأمة أو قومية. كما أن «طراز الإدارة الديمقراطية وشبه المستقلة هو الشرط الرئيسي في لائحة صيرورة الأمة الديمقراطية، وهي بجانبها هذا بديل للدولة القومية»[10] وعليه، فإن «الحل الديمقراطي بدوره يعبر عن البحث عن الدمقرطة خارج إطار الدولة القومية».[11]

وقد قدم الفرنسي «إرنست رينان 1892_1823» الذي يعد أول من طرح مفهوم الأمة من خلال محاضرة بجامعة السوربون عام 1882 بعنوان «ما الأمة؟» وقد تناول رينان في محاضرته الشروط الواجب توفرها في الرغبة في الانتماء والعيش المشترك، باعتبار أن وجود الأمة إنما هو اختيار دائم، أي أنه حق الأفراد الحر في تقرير مصيرهم السياسي بكل حرية. وبالتالي يمكن استبعاد كل من الوطن والسوق المشتركة كشرطين ماديين وسمتين محددتين لقيام الأمة، ونستشهد بذلك

9 الأمة الديمقراطية، المرجع سبق ذكره
10 عبد الله أوجلان، المرجع سبق ذكره، ص45
11 المرجع نفسه، ص435

أمماً رغم شتاتهم بلا وطن لحقبة طويلة من الزمن، إلا أنهم عرفوا كيف يصبحون الأمة الأقوى في أسواق العالم.[12]

ثانياً: الدولة القومية «الكردية»

من المؤسف، أن يكون للكرد بدائل للصراع والنزاعات في المنطقة، إلا أنه ورغم ذلك لا يزال يعتقد النخبة القومية الكردية، أن الحل يكمن في إنشاء الدولة، الدولة القومية الكردية.

وقد فشلت كافة محاولات التحول إلى الدولة القومية التي تقوم على أساس «الأصل الكردي» فعلى مدار القرن العشرين ترسخ واقعاً دولياً وإقليمياً بوضوح، حيث بات من الواضح من خلال تصرفات الفاعلين فيه أن حلم تأسيس الدولة القومية الكردية، إنما هو حلم بعيد جداً عن المنال.

فمعاهدة سيفر 20 آب/ أغسطس 1920، كانت من أشد المعاهدات تعاطفاً مع الحق الكردي، ولم تكن لتضمن للكرد أكثر من إقامة منطقة للحكم الذاتي المحلي بالمناطق التي تسكنها أغلبية كردية شرقي نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمينية، وشمال الحدود بين تركيا وسوريا والعراق[13] ومع ذلك، تعتبر تجربة الحكم الذاتي في إقليم كردستان العراق، من التجارب الفتية في المنطقة.

حيث تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي إقليم كردستان العراق، بين الحكومة العراقية آنذاك ومصطفى البرزاني في 11 آذار/مارس 1970م.[14]

وتنص المادة 116 من الفصل الأول في الباب الخامس على النظام الاتحادي في العراق وفق ما يلي؛

12 د.طه علي أحمد، ص113
13 المادة 62 من معاهدة سيفر
14 دیار غەریب، خوێندنەوەیەکی نوێ بۆ مێژووی کوردستان، شڤان، ٢٠١٦، ل ٥٨٨

يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم والمحافظات المركزية وإدارات محلية.[15]

ويعترف بالإقليم الذاتي لكردستان العراق في المادة 117، يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان، وسلطاته القائمة إقليمياً.[16]

يجمع النخبة الكرد على أن بناء الدولة الكردية يمثل استحقاقاً قومياً وتاريخياً وإنسانياً لهم، فقد خذلتهم المعاهدات الدولية عند وضع الحدود، إذ وزعتهم على أربعة بلدان متجاورة هي العراق وتركيا وإيران وسوريا. ولم يبارح الحلم بإقامة الدولة الكردية نخبتهم طيلة عقود، امتزج بالنضال المسلح، والشعور القومي المتصاعد، ومشاعر قوية بالتميز من جهة، والخذلان والإحباط من تمرير هذا المطلب من جهة ثانية.[17]

لكن تحقيق الدولة الكردية تقابلها معوقات كثيرة، أبرزها، الوضع الإقليمي الرافض لاستقطاع جزء من أربع دول لإنشاء دولة كردستان، فضلاً أن الطبيعة الجيوسياسية لإقليم كردستان لا تسمح بالمجازفة، وهذا ما كان غائباً عن أذهان النخبة السياسية الكردية، خاصة في إقليم كردستان العراق، فضلاً عن غياب مقومات قيام الدولة، منها البنية التحتية والمؤسسات السياسية والقانونية، وقد التمسنا النتائج المترتبة على عملية الاستفتاء في 25 أيلول/سبتمبر 2017، التي أجريت في إقليم كردستان العراق.

ومنها استعادة كركوك من قبل الحكومة الاتحادية، وقطع الرواتب، ومنع كردستان من تسيير الرحلات الجوية الدولية، وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها بغداد.

ولم يكن الاستفتاء هو الحل والخيار الأفضل، وقد أشارت بعض النخب الكردية إلى أن «العقلية

15 المادة 116 من الدستور العراقي الدائم، 2005
16 المادة 117 من الدستور العراقي
17 د.علي طاهر الحمود، النخبة الكردستانية: الدولة، الهوية، المواطنة، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2019، ص3

السياسية الكردية عقلية قبلية، وما كان الاستفتاء إلا رداً عشائرياً بائساً على عزل حكومة بغداد لخال رئيس الإقليم، وزير المالية هوشيار زيباري بتهم الفساد.[18]

فضلاً عن قضايا الأقليات المتواجدة في كردستان، والتي لا تملك الحكومة الكردستانية أية ضمانات لوضع الأقليات في إطار دولة كردية، ولا حتى ضمان بعدم مطالبتها هي الأخرى بالانفصال عن الكيان السياسي الكردي.

إن الاعتراف بحق الكرد في إدارة أنفسهم بأنفسهم وبإرادتهم الحرة، يفترض أن يكون المطلب الأساسي من الدولة القومية التي يعيش فيها الكرد، والدولة العراقية، استطاعت إلى حد ما ووفقاً لدستور عام 2005، أن يضمن تحقيق دولة مدنية، وعيش مشترك للمواطنين، وكان من الخطأ انسياق النخبة الحاكمة في إقليم كردستان وراء بناء دولة قومية للكرد، والنتيجة أن الناس اليوم تريد ضمان معاشها وأمنها واحتياجاتها والاعتراف بحقوقها، من قبل الدولة العراقية أكثر من انسياقهم وراء بناء دولة قومية.

ثالثاً: الاستغناء عن حلم الدولة وتقديم البديل «الأمة الديمقراطية»

إن مفهوم الأمة الديمقراطية في مقابل مفهوم الدولة القومية، تطرح في الأدبيات السياسية المعاصرة، المستند إلى قيام الشعب بتحقيق تحوله الوطني عبر التسيس ودون الاعتماد على السلطة أو الدولة، وبناء أمة ديمقراطية من خلال مؤسسات الاستقلال الذاتي المعنية بحقل الدفاع الذاتي والمجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والدبلوماسية والثقافية، دون اللجوء إلى التحول السلطوي.

يقدم مفهوم الأمة الديمقراطية كبديل يتشكل في إطاره المجتمع الذي يختفي فيه التهميش والاستهلاك

18 المرجع نفسه، ص4

الاجتماعي، ففي إطار هذا المجتمع لا تعد الجغرافيا ولا اللغة بين محددات الأمة؛ ذلك أنها أمة تقوم على التنوع وإدارته بطريقة ديمقراطية.

فالديمقراطية تعني «حكم الشعب» بمعنى آخر «قيام المجموعات التي لا تعرف الدولة أو السلطة بإدارة نفسها بنفسها» أي الإدارة اللامركزية.[19]

واللامركزية، أصبحت من الاصطلاحات الدارجة كثيراً، وخاصة بعد أزمات ما يسمى بالربيع العربي. وهي تعني مشاطرة الإدارة مع الكل، بحيث توزع الوظائف الإدارية بين الأقاليم والوحدات الإدارية الصغيرة، وتعني إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني، من خلال إعطاء دور رئيسي للإدارات المحلية التي تعتمد على المجالس والكومونات وممارسة الديمقراطية المباشرة نوعاً ما، ويعاد ترتيب العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة من أصغر الوحدات الاجتماعية إلى المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى.[20]

ومن مقتضيات اللامركزية هو أن تكون السلطات المحلية متمتعة بالاستقلال الإداري والاقتصادي والخدمي عن المركز، وتفعيل دور الكومونات والتعاونيات والبلديات المحلية، اللامركزية تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من الناس في صنع القرار والتفاعل والمشاركة، فضلاً عن ميزة انخفاض نسبة المخاطر الناجمة عن قرار خاطئ، حيث تكون النتائج محصورة فقط في القطاع المحلي الذي اتخذ فيه القرار الخاطئ، أما القرار غير الصحيح في النظام المركزي، فهو يدفع بكامل جسم النظام للمرض والتضرر.[21]

19 عبد الله اوجلان، المرجع سبق ذكره، ص33

20 نورهات حفطارو، الإدارة اللامركزية بين التاريخ والواقع الراهن، تاريخ الزيارة 8_6_2024، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني:
https://firatn.com/?p=1271

21 نورهات حفطارو، المرجع سبق ذكره

فالكرد، يمكنهم العيش المشترك مع التعدديات والأقوام المختلفة استناداً لمفهوم الأمة الديمقراطية مع تمكين كافة مكونات المجتمع من العيش في ظل حرية ممارسة الثقافة واللغة.

وبإمكان الأمة الديمقراطية أن تستوعب الهويات المتباينة، وبالتالي فهي تجمع قوميات وإثنيات وأديان ومذاهب عديدة في إطار إدارة مجتمعية ذاتية، على أن يتجسد هذا التجمع في إطار أشبه بالكونفدرالية بداخل الحدود السياسية القائمة. فهي قادرة على القضاء على العقليات النمطية والقتالية والقومية والجنسوية السائدة في الدولة القومية.

إن تعريف الأمة الديمقراطية، التي لا يرتبط بحدود سياسية صارمة، ولغة واحدة، وثقافة، ودين واحد، وتفسير للتاريخ، هو مجتمع تعددي يسوده الحرية والمساواة بين المواطنين والمجتمعات التي تعيش معاً في تضامن. فقط مع هذا النوع من نموذج الأمة يمكن تحقيق المجتمع الديمقراطي.

الأمة الديمقراطية توفر للكرد، حق التحول إلى أمة تتجسد تطلعاتها في هيئة شبه مستقلة ديمقراطية، تكون منفتحة على غيرها من نماذج الأمم الأخرى قادرة على ضم أمم أخرى بين طياتها، تسعى إلى إيجاد عوامل الوحدة بين ثقافات الشعوب في الشرق الأوسط في المنظور العام للقضية الكردية كأمة موزعة على دول قومية لا تعترف بالوجود الكردي ضمن حدودها. إن عملية البحث عن الحلول لقضايا الصراع والخلاف ضمن هذه الدول، ستقود بالضرورة إلى إيجاد الحل الديمقراطي العادل والسلمي للقضية الكردية، وسيحتاج هذا البحث بالضرورة إلى التفكير في بعدين أساسيين: الأول؛ تخلي الأمتين عن الميول الدولتية، ورغبات الاستئثار بالدولة وصرف النظر عن الجموح والإصرار على أن تكون للدولة أمة محددة بتعاريف تدل على الأحادية والاستئثار والتسلط، ونبذ الآخر المختلف، الثاني؛ إقرار الدولة وقبولها بمفهوم شبه الاستقلال الديمقراطي، كحل وحيد لحل للقضايا العالقة مع الاعتراف بكل الثقافات الموجودة ضمن حدود الدولة على أنها ثقافة الأمة كلها في إطار حالة وفاق. عدم قبول الدولة بهذا الحل الديمقراطي القائم على الحق في تقرير المصير الذي يتيح

للفرد والمجتمع إدارتهم لأنفسهم، سيؤدي إلى خيارات أخرى رافضة لسياسات الدولة المصممة على قومية الدولة والتصدي لحلول الإبادة المتبعة، واستمرار الحروب والاقتتال المستمر.[22]

تجدر الإشارة إلى أن الليبرالية تصبغ أشكال الحكم اللامركزي هذه بالصبغة القومية أو الدينية تحت مسمى «الحقوق الفردية»، وبدل الحل السياسي تتعمق الأزمة، ويزداد الطين بلة. ومن أسوأ تطبيقات هذا النموذج الشاذ والمنحرف هو مثال العراق، حيث إلى الآن تتنامى النعرات الطائفية والعنصرية في هذين البلدين، الذين أهلكتهما الحروب الأهلية، النقطة الثانية التي يجب التطرق إليها هو دفع الليبرالية لهذه الإدارات نحو الدول، وهنا يظهر أمامنا نموذج إقليم كردستان_ العراق وكتالونيا الإسبانية، حيث فشلت محاولة الإقليمين في التعبئة القومية والخطاب الشعبوي المبتذل، الذي تم من خلاله تطعيم مطالب المجتمع الديمقراطية بمصالح الفئة البرجوازية المسيطرة، وهذا ما أثار رد فعل عنيف من قبل السلطات المركزية، ما يمكننا تسميته بسفسطات الليبرالية بخصوص حق تقرير المصير.

إن الدول القومية هي أصل مشاكل الشعب الكردي في الشرق الأوسط. وأن تأسيس دولة قومية كردية منفصلة لن يحل قضايا الشعب الكردي، بل سيعيد إنتاج نفس المشاكل التي يعانون منها حالياً تحت سيطرة الدول القومية الأخرى، إن تأسيس دولة قومية كردية منفصلة لا معنى له بالنسبة للكرد. على مدى العقود الماضية لم يناضل الكرد فقط ضد القمع من قبل القوى المهيمنة والمطالبة بالاعتراف بوجودهم، ولكن أيضاً من أجل تحرير مجتمعهم من قبضة الإقطاع. وبالتالي لا معنى لاستبدال السلاسل القديمة بأخرى جديدة أو حتى تعزيز القمع. وهذا ما يعنيه تأسيس دولة قومية في سياق الحداثة الرأسمالية. البديل يكمن في ممارسة السلطة بشكل مشترك من قبل المجتمعات المحلية، وليس من قبل حكومة مركزية قوية. وأن المواطنة يجب أن تقوم على مبدأ المشاركة المتساوية في اتخاذ القرارات السياسية والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن الانتماء العرقي

22 الأمة الديمقراطية، المرجع سبق ذكره

أو الديني. بدلاً من ذلك ينبغي تبني نظام كونفدرالي ديمقراطي يعتمد على الإدارة الذاتية المحلية والمشاركة الشعبية المباشرة.[23]

إذاً، تخلت حركة التحرير الكردية عن مبدأ تقرير المصير القومي، وتصورت مجتمعاً سياسياً آخر غير الأمة. ابتعدت الحركات الكردية في تركيا وسوريا عن سياسات الدولة القومية؛ لأنها ترى الدولة والدولة القومية ونظام الدول القومية على أنها المشكلة، والقوة القامعة في الوقت نفسه.

كردستان لا تخص الكرد فقط، مع الاعتراف بأن العديد من المجتمعات والشعوب يعيشون في كردستان ويعتبرونها وطنهم. ويؤكدون مجدداً أنهم يرغبون في إقامة بيئة سياسية ديمقراطية للجميع.[24]

إن حل القضية الكردية في كردستان ضمن إطار الأمة الديمقراطية سيُقدم إسهاماً عظيماً حيال أزمة الدولة القومية في الشرق الأوسط وما تسببت به من انسداد. هذا ويتجلى منذ الآن أن تجاوز الصراعات والمآزق والأزمات الناجمة عن الدول القومية في العراق وإيران وسوريا وتركيا غير ممكن إلا عبر حل الأمة الديمقراطية. فالإصرار على الدولة القومية يعني مزيداً من القضايا والتناحر والنزاع. وحتى لو أريد بناء دول قومية أخرى، فإنها لن تجلب الحل، ولن تؤدي سوى إلى إضافة قضايا جديدة.[25]

23 Hanifi Baris: sovereignty autonomy and citizenship in the Kurdish model of political community, in trevor stack and rose luminiello (edited): engaging authority citizenship and political community, Rowman & Littlefield, London, 2022, pp 101-104

24 Hanifi Baris: op cit, pp 105-106

25 عبد الله أوجلان، المرجع سبق ذكره

إذاً وكما رأينا، حل الأمة الديمقراطية لا ينفي بالضرورة وجود الدولة القومية "إن الحل الذي يفرضُه نموذج الأمة الديمقراطية لا يقتضي إنكار الدول القومية. بل يُحتم على هذه الأخيرة الالتزام بالحل الدستوري الديمقراطي، ويهدف المشروع الكردي هنا إلى تعزيز الإدارات المحلية إلى درجة لا يمكن فرض أي قانون أو لغة أو ثقافة أو نظرة للعالم من قمة السلطة.[26]

26 د.احمد أنبيوه، إعادة قراءة الدولة وفق مفهوم الأمة الديمقراطية، تاريخ الزيارة 11_6_2024، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني:
https://www.atoonra.com/2024/05/18

الخاتمة:

من خلال تطرقنا لموضوع الكرد. من الانفصال إلى الأمة الديمقراطية، وبعد إثبات فرضية الدراسة، توصلنا إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولاً: الاستنتاجات

1. التعريفات التي يتم بها تحديد مقومات الدولة القومية، أو الأمة في نشوئها كاللغة والثقافة، السوق، الأرض والتاريخ، شكلت أحد الأسباب التي أدخلت البشرية في صراعات وحروب، عانت منها الشعوب والمجتمعات في عصرنا الحديث.

2. من أجل التحول إلى أمة، يكفي أن يتكون عالم ذهني وثقافي مشترك، على الرغم من اختلاف الطبقات أو الجنس أو اللون أو الإثنية أو حتى اختلاف جذور الأمة.

3. مفهوم الدولة القومية ليست نتاج نضال الأمم والشعوب في منطقة الشرق الأوسط، إنما هي نتاج الحداثة الرأسمالية التي لم تأخذ بعين الاعتبار تنوع تلك الشعوب وتعددها.

4. التصور القومي لا يقدم حلاً للمسألة الكردية إنما يزيدها تعقيداً، فقد التمسنا النتائج المترتبة على عملية الاستفتاء الذي أجري في 25 أيلول/ سبتمبر 2017 الذي أثبت بأن التوجه القومي ليس هو الخيار الأفضل للكرد. وأن تحقيق حلم الدولة القومية بعيد المنال، لذا يتطلب تقديم البدائل.

ثانياً: التوصيات

1. إن حق الأمم في تقرير مصيرها ليس هو السبيل الوحيد لإقامة الدولة القومية، وأن النهج الكونفدرالي الديمقراطي يمكن أن يكون أيضاً طريقة جديدة لممارسة هذا الحق.

2. ربط حل المشاكل الوطنية والاجتماعية بالدولة القومية يشكل الجانب الأكثر استبداداً في الحداثة، لذا فإن اتباع أسلوب جديد في التنظيم الإداري لإقليم كردستان العراق، تشكل أداة لحل القضايا العالقة بين الإقليم وبغداد.

3. تفعيل مواد الدستور المتعلقة، بتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، مثل قانون النفط والغاز، وتقسيم الموارد المالية، وضمان حقوق المكونات العراقية.

4. تضييق مساحة الحداثة الرأسمالية من خلال بناء وحدة وتضامن أممي قوي مع كافة قوى الحداثة الديمقراطية.